

ولان وقوعها في زمن الاعتكاف معلوم ولا بد من الخروج
 في تقضيها فيصير الخروج لها مستثنى ضرورة فيخرج منها ولكن
 لا يكتفى في بيته بعد ما فرغ من الطهور لان ما ثبت بالضرورة
 يتقدر بقدرها **وقال** السراج الوهاج وان كان بقرب
 المسجد بيت لصديقي له ليدلزمه قضاء الحاجة فيه
 وان كان له بيتان قريب وبعيد قال بعضهم لا يجوز
 ان يمضي الى البعيد فان قضى بطل اعتكافه وقال بعضهم
 يجوز ان يمشي وينفضه الخروج للاكل والشرب او شراء
 ما لا بد له منه او بيعه لانه لا ضرورة فيها الى الخروج
 اذ ليس في تقضي هذه الحاجات ما يثبت في المسجد كذا في الزيلعي
 والجزري **وقيل** يخرج بعد الغروب للاكل والشرب ذكره
 في البحر نفلا عن الطهري ثم قال وينبغي حمل على ما اذا
 له مسجد من ياتى به فيكون الضرورية كالبول والغائط
 انتهى وعند الشافعي لا ينفذه الخروج الى بيت الاكل
 كذا في الزيلعي او شرعية كالحجعة بل هي من اهم

حواجة

حواجة وهي معلوم ووقعها فيباح له الخروج لاجلها
 خلاف الشافعي فيخرج لها من قرب معتكف من الجامع حين
 تروى الشمس لان الخطاب يتوجه بعده ومن بعد معتكف
 منه فيخرج في وقت يدركها والسنن اربع منها سنة
 كذا افاده ابن الكمامة في الفتح
 الحجة وثنتان تجيد المسجد يحكم في ذلك رايه وهذا
 يستلزم ان يجتهد في خروجه على ادراك سماع الخطبة
 لانه السنة انما تصلى قبل خروج الخطبة كذا ذكره المحقق
 في فتح القدير ثم ضعف ذكرهم هنا فحجة المسجد
 الصريح يحتمل حصولها باقامة الفريضة او السنة في
 المسجد وتبعه صاحب البحر ويصلي بعدها اربعا او
 على حسب اخذ فمما لا خيار في المناقاة بعد الحجعة ذكره
 في التارخانية ويغيرها قاضي المنظومة في مقالته
 الى يوسف والقيل بعد الحج السنن ولا يكفيه فعل
 اربع تنقل وفي السنة بعد الحج سنة ركعتان عند
 الى يوسف وعندهما يفرض على الاربع اشهر لان

اصلا ٢٥٥

الشمس
يتغير